مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 18 العدد 2، 2020، ص ص 419- 435

تأسيس الرقابة المزدوجة الإنجليزيّة - الفرنسيّة على مصر

موساييفا ص. إ.* و حجي بيكوفا ر. ح.**

تاريخ الاستلام 2019/5/30 تاريخ القبول 2020/1/27

https://doi.org/10.51405/18.2.1

ملخّص

يلقي المقال الضوء على المشكلات التي واجهتها مصر أثناء بناء قناة السويس بسبب الاستعباد المالي لمصر من قبل ممولين من إنجلترا وفرنسا، وفرض القروض المصرفية عليها، مما أدى الى تشكل ديون كبيرة والشعب المصري البسيط هو الذي دفع الثمن، بينما حصل المصرفيون الأوروبيون على أرباح كبيرة. كلّف إنشاء قناة السويس مصر حوالي 400 مليون فرنك، بما في ذلك تكلفة الأسهم، والعقوبات، وتكاليف الافتتاح وغيرها من النفقات. يتناول المقال سلوك الخديوي إسماعيل، والسيطرة على الشؤون المالية لمصر من قبل القوى الأوروبية، وإنشاء الرقابة المزدوجة على مصر. كان "الإفلاس والاحتلال" النتيجة الرئيسية لتصرفات الأوروبيين في مصر، والتي كان لها تأثير شديد على مصر وشعبها ككل.

الكلمات المفتاحيّة: مصر، المالية، إنجلترا، فرنسا، الخديوي، الرقابة المزدوجة، الديون المالية، الإفلاس.

المقدّمة

لعبت مصر منذ قرون دوراً رائداً في تطوير الحضارات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. جذب الموقع الجغرافي المواتي اهتمامًا خاصًا بالبلاد، مما أدى إلى محاولات الجيران الأقوياء لغزو مصر، من أجل السيطرة على طرق التجارة التي تربط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا مع دول تقع في حوض المحيط الهندي. تعدّ دراسة هذه المشكلة مهمّة في المرحلة الحالية، حيث يتزايد الاهتمام بدراسة بلدان الشرق والقارة الإفريقية بين المجتمع العالمي.

ولا شك أن هذا الموقع الجيوسياسيّ لمصر قد مهّد الطريق للتنافس بين الدول الغربية الاستعمارية للسيطرة على مصر خلال القرن التاسع عشر. وفي رأينا، فإنّ أهمية دراسة هذه المشكلة ليست موضع شك، حيث يمكن أن تسهم في فهم متعمق لسياسات القوى الأوروبية الحديثة في الشرق الأوسط، وبخاصّةٍ الولايات المتحدة وشركاؤها في حلف الناتو، والتي أصبحت هيمنة عالمية في المرحلة الحالية.

* العلوم التاريخية، جامعة داغستان الحكومية، روسيا.

** الجامعة الأردنية الحكومية.

الهدف من دراستنا هو تسليط الضوء على أنشطة إنجلترا وفرنسا في تأسيس نفوذهما السياسي، والسيطرة على مصر أثناء بناء قناة السويس قبل الاحتلال البريطاني، وكذلك تسليط الضوء على دور القروض الأجنبية التي تستخدمها القوى الأوروبية كوسيلة لزيادة الضغط الاقتصادي على مصر، مما أدى في نهاية المطاف إلى الإفلاس المالي لمصر وإنشاء سيطرة مزدوجة على كل الأمور المالية والاقتصادية في البلاد.

خلال بحثنا، حددنا المهام التالية:

- إلقاء الضوء على التسلسل الزمني لأنشطة وأساليب عمل الممولين والمصرفيين الأوروبيين وغيرهم في مصر Openenheim وFrühling وGOSHE .
- الإفصاح عن طبيعة وشروط تنفيذ القروض الخارجية الطويلة الأمد، والقروض الخارجية والداخلية القصيرة الأجل.
- إظهار كيف تم الإفلاس المالي لمصر وإقامة سيطرة أنجلو - فرنسية مزدوجة على الشؤون المالية للبلاد.
- إلقاء الضوء على تفاصيل مهمة جوشن وجوبيرت.
- الكشف عن تعليم وأنشطة وأهداف "الحكومة الأوروبية".
- الكشف عن أسباب إنشاء اللجنة الدولية لدراسة الأمور المالية المصرية وعن أنشطتها.

كان الأساس المنهجي والنظري لدراستنا هو الجمع بين المبادئ والأساليب الموضوعية والتاريخية، التي تنطوي على دراسة الحقائق التاريخية في الترابط الدقيق والاعتماد المتبادل للأحداث التي تمت دراستها.

كما درس الباحثون الروس هذه المشكلة، وكذا الباحثون خارج الحدود يهتمون بدراسة هذه المشكلة، ومنهم الأوروبيون وغيرهم مثل:

K.B. Vinogradov, V.B. Lutskiy, N.A. Erofeev, F.A. Rotshtaen, J.C. Hurewitz, J. Marlowe, T.H. Rothstein, W. S.Blunt, G. A. Baer, راشد البراوي، محمد عليش، إلياس الأيوبي، عبد الرحمن الرافعي.

تمّ افتتاح قناة السويس في 17 نوفمبر 1869[1]. كلف إنشاء هذه القناة مصر 400 مليون فرنك، بما في ذلك تكلفة الأسهم والعقوبات ونفقات الافتتاح وغيرها، غير أن ك. فينوغرادوف يرى أن بناء القناة قد كلف مصر (حتى 1870) حوالي 453 مليون و645 ألف فرنك[2]، لكن هذا الرقم من وجهة نظر ن. إروفيف يحتاج إلى تدقيق لتصحيحه، حيث إن جزءاً كبيراً من الأموال قد سرق[3]، وانطلاقا من هذه الحقائق الموضوعية، يمكن ملاحظة أن القناة كلفت مصر أكثر بكثير مما

أشير إليه في الوثائق الرسمية، وهذا بدون احتساب آلاف الأرواح البشرية التي فقدت، بالإضافة إلى الأضرار السياسية التي لحقت بمصر خلال بناء قناة السويس، ولدفع النفقات المذكورة أعلاه، كان على كل من سعيد باشا وإسماعيل إبراهيم باشا أن يبرما عددا من القروض بشروط غير مربحة، مما ألقى مصر في حفرة من الديون، التي لم يعد بإمكانها الخروج منها.

تلقى إسماعيل، (1863-1879) تعليما أوروبيا خالصا، جعله يستقبل، وبتلهف، الثقافة الرائعة لباريس في زمن نابليون الثالث، ما جعله أنسب أداة لمواصلة العمل الحضاري في مصر؛ ولم يكن لديه أي نقص في القدرات أو الطاقة أو الطموح، بينما كانت نقطة ضعفه الأساسية تتمثل في أن هذه القدرات والطاقة والطموح وضعت أسسها وطورت في جو باريس المليء بالمضاربة السياسية والمالية، والذي كان مليئا بالمغامرة في ذلك الوقت. وبسبب ذلك، حملت نشاطاته الإصلاحية طابع التكهن في مجال الصرف والمغامرة فيما يخص الشؤون المالية. كان في رأسه سرب من المشاريع، الواحد منها أكثر عطاءً وغزارة من غيره، فقد كان يهدف الى زيادة قوة بلده وروعة عرشه، وأراد تنفيذ كل هذه المشاريع وبأي ثمن، حتى ولو في الظلام، إذا جاز التعبير، غير أن بلاده، وبالرغم من أنّها أسعد بلاد المشرق كلّه، كانت ما تزال بلدا فلاحيا فقيرا، ومن ثَمَّ حرم إسماعيل من فرصة استخلاص الأموال الكبيرة اللازمة منها مباشرة، مما جعله يخاطب الأرستقراطية المالية الأوروبية[4].

ومن المفارقات أن الرأسمال لم يكن في البداية فرنسيا، بل كان إنجليزيا، حيث قدم بيت الصرف اللندني فرولينغو لِـ "سعيد باشا" قرضا من ثلاثة ملايين جنيه إضافية مع فائدة تقدر ب 8٪؛ ففي البداية خاطب إسماعيل نفس البنك، ثم بعده بنكا آخر وبعده عاد وخاطب البنك نفسه قبل أن ينتهي به المطاف في بنك "روتشيلد". وكان يلقى ترحيبا حارًا في كل مكان مع الكثير من المجاملات، الى أن وصلت ديونه سنة 1875 إلى 28 مليون جنيه إسترليني[5].

ذهبت هذه المبالغ الضخمة إلى إسماعيل لتنفيذ مشاريع خدمية اجتماعية واقتصادية. في عام 1876، في وقت كان فيه الإفلاس يطرق الباب، كتب موبرليبيل، مراسل صحيفة "تايمز" آنذاك في الإسكندرية: "مصر مثال رائع على التقدم، فقد حققت نجاحات خلال 70 عاما، حققتها دول أخرى في 500 عام"، خاصة فيما يتعلق بالمباني العامة وغيرها من المباني الأخرى، أما القنصل الأمريكي العام في ذلك الوقت دي ليون فقد حلّل الوضع على هذا النحو: "إن أعمال الاستصلاح التي تمت خلال الاثني عشر عاما الماضية في مصر كانت غير عادية وغير مسبوقة من حيث الحجم[6].

الواقع أن الحقائق التاريخية التي لا يمكن إنكارها تخبرنا بأنه تم حفر قناة السويس في الفترة من (1858-1869)، وتم بناء 112 قناة ري بطول 8400 ميل، وتم توسيع شبكة السكك

الحديدية من 275 إلى 1185 ميلا؛ وتم كذلك توصيل أكثر من 5000 ميل من خطوط تلغراف وبُني 430 جسرا، بما في ذلك جسر الجزيرة، والّذي حَظِيَ لفترة طويلة بشهرة عالمية واعتبر واحدا من أفضل الجسور في العالم؛ وتم بناء ميناء في الإسكندرية، وتمرير قنوات لصرف المياه في كل من الإسكندرية والقاهرة، دون أن ننسى الأرصفة في السويس، وكذلك بناء 15 منارة و68 مصنعا للسكر، وأقيمت مبانٍ ضخمة في القاهرة وغيرها من المدن. ووفقا لحسابات المتخصصين، فإن هذه المباني وحدها فقط، قد كلفت أكثر من 46 مليون جنيه إسترليني. بفضلها، تم تحويل 1.400.000 فدان من الصحراء إلى أرض مزروعة، تصل الأرباح السنوية منها إلى 11 مليون جنيه إسترليني، ونتيجة لذلك، ازدادت مساحة الأراضي المزروعة في مصر من 4.052.000 فدان في عام 1862 (السنة الأخيرة من حكم سعيد) إلى 5.425.000 فدان في عام 1879 م، ذلك علاوة على المصاريف التي أوجدها إنشاء خطوط سكك حديدية[7]، ومد الخطوط التلغرافية من مصر إلى سواكن ومصوّع والسودان، وإنشاؤها في أماكن أخرى من البلاد[8].

وفي الوقت ذاته، تم تطبيق أساليب زراعية جديدة وتم إدخال أنواع جديدة من البذور؛ وحتى ستيفن كيف (الذي حصل على لقب السير لاحقا والذي كان أمينا عاما سابقا آنذاك)، المتحدث الرسمي باسم الحكومة البريطانية اضطر إلى الاعتراف بأن "القوى المنتجة تحت قيادة النائب الحالي (إسماعيل) قد زادت بشكل كبير". وارتفعت الواردات للفترة نفسها من 1.991.000 جنيه إسترليني إلى 5.410.000 جنيه، وزادت الصادرات من 4.454.000 إلى 13.810.000 جنيه، كما أن عدد السكان قد ارتفع من حوالي 4.833.000 تقريبا، ليبلغ 5.518.000[9].

في الفترة ما بين 1850 - 1880م بدأت الرأسمالية الأوروبية الهجوم على البلاد، والسعي إلى فرض هيمنتها على شؤونها الاقتصادية والمالية، ومن ثَمَّ بدأ التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية الإدارية والمالية من قِبل القوى الأوروبية بطرق مختلفة؛ حيث تدخل القناصل في أمور الحكومة المصرية، واستخدام الضغط الدبلوماسي عليها للحصول على تعويضات مادية عن الأضرار التي يزعمون أنّ مواطنين مصريين تسبّبوا فيها، وطرق أخرى تتسم بالمكر، وما إلى ذلك.

وهكذا كانت بداية الاستعباد المالي لمصر، وبسبب عدم القدرة على دفع التعويضات من مصادر الدخل المعتادة في مصر، لجأ سعيد باشا إلى الحصول على قروض من المصرفيين، وتم تقديم الفواتير إلى الخزينة المصرية، كما لم يكن يحقّ له إبرام أي قروض خارجية دون موافقة السلطان، ولتجاوز هذا الحظر أطلق ما يعرف بـ "التزامات الخزانة" والتي نفذها في البورصات الأوروبية. وبهذه الطريقة، نشأ ما يسمى الدَّين الحالي لمصر الذي تجاوز وقت وفاة سعيد باشا 6 ملايين جنيه إسترليني[10].

في عام 1862 "ساعد" أوبنهايم - سعيد باشا على إبرام عقد باسم الدولة المصرية بمبلغ 2.930.000 جنيه وهو متعلّق بدفع التزامات بناء قناة السويس.

ووفقا لـ "راشد البراوي" و"محمد حمزة عليش"، فإنّ "سعيد باشا" توفي ولم يترك سوى الديون، الطويلة الأجل والقصيرة الأجل بقيمة 15 مليون جنيه، بالإضافة إلى التزامات أخرى تجاه شركة قناة السويس[11]. ومع وصول إسماعيل باشا إلى السلطة بدأت الخلافات بينه وبين شركة قناة السويس، مما اضطره إلى اللجوء إلى تحكيم نابليون الثالث، الذي حكم بدفع مصر لتعويضات تزيد على 3 ملايين جنيه إسترليني.

قدم المموّلون الأوروبيّون قروضاً إلى إسماعيل باشا بفوائد مرتفعة للغاية، بحيث بلغت الديون القصيرة الأجل 25 مليون جنيه إسترليني في نهاية فترة ولايته، في حين أن مبلغ الديون الطويلة الأجل لم يتجاوز 10 ملايين جنيه، فقد منحته البنوك قروضا بنسب لا تقل عن 7 ٪، في حين حصلت الدول الأوروبية الأخرى على قروض بفوائد أقل بكثير. وفي الوقت نفسه، لم تحصل الحكومة المصرية على كامل المبلغ، لأنها مرت من خلال بنوك التسجيل والوسطاء الآخرين الذين قاموا بقطع جزء كبير من مبلغ القرض، كما يتبين من هذا الجدول:

الجدول 1: جدول يوضح القيمة الاسمية والحقيقية لقروض مصر (1862-1873)[13.12].

السنة	البنك	المبلغ المحدد للقرض (جنيه إسترليني)	المبلغ الذي استلمته الحكومة المصرية (جنيه إسترليني)
1862	فرولينغوشن	3,293	2,640
1864	فرولينغوشن	5,704,200	4,864
1865	الإنجليزي - المصري	3,387,30	2,750
1866	فرولينغوشن	3,000,000	2,640
1867	العثماني (الإنجلو – فرنسي)	2,080,000	1,793
1868	أوبنهايم	11,890,000	7,913
1870	بيشوفسهايم	7,143,000	5,000
1873	أوبنهايم	32,000000	19,973
	المجموع الكلي	68,498,00	47,573

تم تقسيم القروض التي تلقتها مصر من الدول الأوروبية إلى ثلاث فئات:

1. الخارجية الطويلة المدى.
2. الخارجية القصيرة المدى.
3. الداخلية.

أما القروض الخارجية الطويلة الأجل، فهي قروض تلقتها الحكومة المصرية بموجب عقود مع مكاتب الصرف والبنوك الفردية؛ نتيجة لسياسة القيادة المصرية السيئة طوال 11 عاما، تمكنت البنوك البريطانية من فرض ديون على مصر قدرت بحوالي 68 مليون جنيه إسترليني، تم تسليم 46 مليونًا منها فقط وتم الاستيلاء على أكثر من 20 مليونًا تحت غطاء "فرق سعر الصرف" ونفقات العمولة، وفي الوقت نفسه، ارتفعت قيمة السند المالي الحالي في مصر إلى 26 مليون جنيه بالنسبة لهذا الدين، مما جعل مصر تدفع سنوياً 15٪ وحتى 25٪، وبذلك بلغ إجمالي الدين الخارجي لمصر عام 1876م حوالي 94 مليون جنيه.

السؤال الذي يطرح نفسه، من أين جاءت هذه الملايين وأين ذهبت؟

وقعت مصر تحت وطأة ديون ثقيلة جدا، فالخديوي دفع مبالغ طائلة مبالغًا فيها لمؤسسات البناء الأوروبية. وهكذا فإن السكك الحديدية، التي أنفق على بنائها في الواقع 75 مليون جنيه، قد كلفت مصر تحت رحمة المقاولين ما يقارب 325 مليونًا، ولبناء الميناء في الإسكندرية، دفعت الخزينة المصرية شركة الإنشاءات الأوروبية أكثر من 2.5 مليون جنيه إسترليني، في حين أن تكلفتها في الواقع هي 1.5 مليونًا فقط. كما كلفت أعمال البناء الأخرى مصر ضعْفَي أو ثلاثة أضعاف تكاليفها الفعلية[14].

أكد الخبير المالي الإنجليزي ستيفان كييف أنّ إيرادات مصر في الفترة من 1864 م إلى 1875 بلغت 94 مليون جنيه، في حين أن النفقات بما في ذلك تكاليف البناء، وقصر الخديوي، ورشاوى للسلطان التركي وحاشيته، وتكلفة الحروب السودانية والإثيوبية، قد بلغت ما مجموعه 97 مليون جنيه. وهكذا، بلغ العجز الفعلي الكامل 3 ملايين جنيه فقط خلال 12 عامًا.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، من أين أتى دين المائة مليون تقريبا من مصر إلى مصرفيين أوروبيين؟ الجواب هو كما يلي:

1) 16 مليون جنيه أنفقتها الحكومة المصرية على بناء قناة السويس.
2) 22 مليون جنيه إسترليني، لم تستلمها مصر، واستقرت في جيوب المصرفيين على شكل "فروق أسعار الصرف"، وتكاليف العمولة، وما إلى ذلك، ولكنها مسجلة ضمن المبالغ التي تسميتها ديون.
3) ما لا يقل عن 50 مليون جنيه دفعتها مصر قبل عام 1876 على شكل فوائد على القروض الرئيسية والسندات الإذنية.

4) فقط ما بين 5 إلى 6 ملايين جنيه، قد أنفقت فعلا على تشييد المباني المفيدة لمصر.

وعلى هذا الشكل، نشأ دين مصر العام، حيث إن الجزء الساحق منه، كان نتيجة للمكائد الإجرامية لـ دي ليسبس، وأوبنهايم، وفريرينت، وغيرهم من أباطرة المال الأوروبيين، وقد تحمل الشعب المصري عبء هذا الدين كله، ولم يحصل على أي شيء من المبالغ التي أجبر على دفعها ثلاثة أضعاف، وشملت الديون القصيرة الأجل مبالغ غير مسددة لشركات ومقاولين أجانب، وقروضًا أخرى قصيرة الأجل تلقتها الحكومة بفوائد كبيرة من بعض المؤسسات الأجنبية في مصر.

وزادت هذه الديون من سنة إلى أخرى بسبب الفوائد والسندات الإذنية، وكانت مصدرا لصعوبات مالية كبيرة. بحلول عام 1875، وصلت إلى حوالي 8 ملايين جنيه إسترليني في السنة، ولتغطية الفائدة على الديون، كان على إسماعيل أن يرفع الضرائب من سنة إلى أخرى. خلال فترة قصيرة من الزمن، زادت ضريبة الأراضي أربعة أضعاف من 40 إلى 160 قرشا لكل فدان. وقد نمت مع هذه الزيادة إيرادات الموازنة في مصر من 2 مليون جنيه، في عام 1861 إلى 10.5 مليون جنيه، في عام 1875، ومع أنه، لم يتم دفع سوى 80٪ فقط من إيرادات الدولة لدفع التزامات الدين وفوائد القروض، فإن الأموال المتبقية لم تكن كافية لسد الاحتياجات الحالية للدولة، مما اضطر الخديوي إلى البحث عن مصادر دخل جديدة، فقرر العودة إلى القروض المحلية[15].

بسبب نقص الأموال قرر إسماعيل اللجوء إلى القروض المحلية. في 30 أغسطس 1871م أصدرت الحكومة المصرية قانون "المقابلة"، وتم عقد أول قرض محلي تحت هذا الاسم. يقضي هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأراضي الضرائب المرتبطة بأراضيهم لمدة ست سنوات مقدما، تعفي الحكومة أراضيهم على الدوام من نصف هذه الضرائب (مادة 3)، ولكي يحصلوا على هذه الميزة يجب عليهم أن يدفعوا ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة لا تزيد مدتها على ست سنوات، وقد تلقى قانون المقابلة دعم ملاك الأراضي وجزء من الفلاحين الذين عرفت أعمالهم ازدهارا في ذلك الوقت، فبالإضافة إلى منافعه المستقبلية أعطى هذا القانون الخزينة حوالي 7 ملايين جنيه على الفور، ثم أكثر من 8 ملايين أخرى، أي ما مجموعه 15.7 مليون جنيه للفترة ما بين 1878 و1871 فقط[16].

كان الهدف من هذا القانون الحصول على كمية كبيرة من الأموال بأقصى سرعة، والتي من شأنها أن تمكن البلاد من التخلص من الدين العام الخارجي[17]. ومع ذلك لم تكن هذه الأموال كافية. وفي عام 1874، كان على الخزينة أن تصدر قرضًا محليًا ثانيًا، يُدعى "الرزنامة" بقيمة 5

ملايين جنيه. وعلى الرغم من أن هذا القرض قد كان إلزاميا، فإنّه لم يلبِّ توقعات الحكومة وأعطى الخزينة أقل من مليوني جنيه[18]، وهو مبلغ قليل للغاية من أجل تلبية احتياجات البلاد.

على الرغم من المبالغ الكبيرة التي كانت تحت تصرف إسماعيل، فإنّ الوضع المالي في مصر بقي صعباً للغاية، علاوة على الانخفاض الحاد في قيمة الأوراق المالية المصرية في البورصة. لذلك، في نهاية عام 1875، ومن أجل تغطية الدفعات المقبلة للقروض الخارجية، قرر إسماعيل بيع أسهم قناة السويس التابعة لمصر، فقدمت بريطانيا وفرنسا مقترحاته بهذا الخصوص. في الوقت الذي ترددت فرنسا، تصرفت الحكومة البريطانية بسرعة وبشكل حاسم. لم يقم رئيس الوزراء البريطاني ديسرايلي (اللورد بيكونزفيلد) بإخطار البرلمان أو حتى أعضاء حكومته، اقترض من صديقه روتشيلد مبلغ 4 ملايين جنيه إسترليني واشترى أسهم قناة السويس، وجرت الصفقة في 25 نوفمبر 1875م، حيث اشترى 176602 سهمًا من إجمالي 400000 سهم[19]، مررت إلى ملكية الحكومة البريطانية[20]، كما تعهدت الحكومة المصرية بدفع 198.828 جنيهاً سنوياً ولمدة تسعة عشر عاما فائدةً على الأسهم التي سبق أن تعهد بها إسماعيل[21].

وفي يوم 26 نوفمبر 1875 تم جلب جميع أسهم "الشركة العامة لقناة السويس البحرية"، معبأة في سبعة صناديق، إلى مبنى القنصلية البريطانية وأرسلت من هناك على متن باخرة إلى لندن، وهو مشروع كلف مصر حوالي 16 مليون جنيه إسترليني، وبسببه وصلت الديون الى مائة مليون، وخسر الشعب المصري ما يقارب 300 مليون جنيه، دفعت إلى المصرفيين الأجانب على شكل فوائد، ويتم بيع هذه الشركة بمبلغ 4 ملايين جنيه فقط. وفي وقت لاحق، جلبت هذه المؤسسة لأصحابها أرباحا عالية استثنائية. فالأسهم التي اشتريت عام 1875 مقابل 4 ملايين جنيه، وصلت قيمتها عام 1910م إلى 35 مليون جنيه إسترليني؛ 800 مليون فرنك، وبلغت القدرة الاستيعابية السنوية للقناة نتيجة لتوسعها وتعميقها، فضلاً عن إدخال حركة المرور الليلية عليها في عام 1892، حوالي 3 آلاف و500 سفينة مع إزاحة أكبر بكثير من ذي قبل. وقد كان هذا فقط الجانب التجاري من هذه المسألة، دون أن ننسى الجانب الأهم، وهو الجانب السياسي للمعاملة برمتها[22].

وهكذا، فإن آمال إسماعيل، الذي قال إن "القناة ستكون في مصر، وليس مصر في القناة"، لم تتحقق، حيث كان الاستحواذ على أسهم قناة السويس من قبل الحكومة البريطانية أول نذير للاحتلال البريطاني لمصر. "من الآن فصاعداً - كتب م. صبري - فإن الدبلوماسيّين والمراوغين سيقومون بأمر مشترك واحد، وما يسرع اتحادهم هو التطور الشرير للأحداث". وهكذا، أصبحت مصر تدريجياً في أيدي المصرفيين الأوروبيين ورجال الأعمال الماليين[23]. الوضع في مصر، وعلى الرغم من القروض العديدة، كان أكثر تدهورا بحلول صيف عام 1875، حيث شعر الخديوي مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى المال للدفع لدائنيه الجشعين. ثم قرر بيع حصة مصر وشركة قناة

السويس للإنشاءات والتي بلغت 176.602 سهمًا من إجمالي 400.000 سهم[24].

بعد بيع أسهم قناة السويس طلب الخديوي إسماعيل من الحكومة البريطانية أن ترسل إليه مسؤولًا وخبيرًا ماليًا على دراية جيدة بالاقتصاد، لمساعدة وزير المالية المصري، الأمر الذي اضطر هذا المسؤول إلى طاعته.

أبلغ الجنرال ستانتون، القنصل البريطاني العام في القاهرة، وزير الخارجية البريطاني اللورد داربي برغبة الخديوي المعرب عنها "في توظيف مسؤول مختص مطلع على النظام المستخدم في الخزانة ...".

ولأن الخديوي كان راضيا عن عمل المسؤولين المعارين سابقًا بينيل وأكتون[25]، تم التوصية بأنهار ويلسون إلى الخديوي لإعادة تنظيم الإدارة المالية لمصر، والتي كرسها "الكهف"[26]، وهو تقرير سري أعده عن الوضع المالي لمصر، إذ بلغ إجمالي الدين الخارجي لمصر 94 مليون جنيه في عام 1876.

في 20 مارس 1876 أعلم اللورد داربي إسماعيل بشكل غير متوقع بنيته لنشر تقرير "الكهف"، وتم نشره في 3 أبريل عام 1876[27]. كان هذا الفعل خيانة لا مثيل لها[28]. بعد أربعة أيام أعلن الخديوي إسماعيل إعساره على الحسابات الجارية، وتأجيل الدفع لمدة ثلاثة أشهر. قامت إنجلترا مستغلة القضية بفرض لجنة خاصة على مصر لمراجعة الشؤون المالية المصرية، وأرسلت بعثة من خمسة مسؤولين بقيادة السيد كيف (السير ستيفن كيف)، وكان في ذلك الوقت أمين الصندوق السابق[29].

كانت هذه البداية لإقامة سيطرة أجنبية على الشؤون المالية لمصر. قامت البعثة الإنجليزية التي وصلت إلى مصر بجمع تقرير تضمن المقترحات الآتية[30]:

1) قسم الدين المصري إلى قسمين.

أ) قروض قصيرة الأجل بموجب عقود في 1864 و1865 و1868 كان يتعين سداد هذه القروض من دخل الدولة العادي قبل عام 1881، الأمر الذي تطلب التقشف وخفض التكاليف.

ب) يتم سداد القروض الطويلة الأجل في غضون 50 سنة من وقت كتابة هذا التقرير.

2) بالجمع بين القروض الطويلة الأجل مع تحديد مبلغ 72 مليون جنيه، مع دفع 7 ٪ سنويا، كانت النسبة كبيرة جدا، بسبب الزيادة في مدة السداد، مما زاد حجم الدين. وأخيراً، فإن هذه النسبة العالية لن تسمح لمصر كدولة مدينة بالوفاء بالتزاماتها.

3) تحديد دخل معين كضمان لسداد القروض. هذه العائدات يجب أن تسيطر عليها الإدارة الأجنبية. ألمحت المهمة إلى استصواب تعيين رجل إنجليزي رئيسًا لهذه الإدارة[31].

رفض الخديوي إسماعيل قبول مقترحات البعثة الإنجليزية، لكنه وافق على قبول مساعدة من الإنجليزي (السير ريفرز ويلسون)، وأرسلت فرنسا الممول (فيل) إلى مصر لمساعدة إسماعيل في إصلاح نظامه المالي. عندها بدأ الخلاف بين إنجلترا وفرنسا بسبب التناقضات في مصالحهما.

نصح ويلسون الذي وصل إلى مصر الخديوي إسماعيل بوضع ضوابط مالية وفقاً لمقترحات تقرير البعثة. لم يقبل الخديوي نصيحته، وأنشأ مكتب ديون عامة في شكل لجنة دولية. كانت وظيفة أمين الصندوق هي مناقشة إيرادات الدولة وضمان سداد المدفوعات المنتظمة في الوقت المحدد.

في الوقت نفسه أعلن الخديوي إسماعيل عن تحويل قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل إلى قرض[32] إجمالي بقيمة 91 مليون جنيه مع سداد 7 ٪ سنويا، وسداد كامل القروض في غضون 65 عاما. وقد صدرت مراسيم تحويل القروض عام 1876[33].

وفي 8 أبريل 1876م توقف الخديوي عن دفع سنداته وأعلنت الحكومة المصرية إفلاسها[34]؛ حينئذ أخذ الأمر في التطور، كما سبق توضيحه، حتى فرضت الرقابة المزدوجة على مصر؛ وقد اعتبر المراقبون الأجانب ومفوّضو الدَّين بأن مهمته الأساسية هي ابتزاز أموال الشعب المصري لتسديد سندات القروض الجائرة. وهكذا، في 2 مايو 1876 أنشأت السلطات لجنة مكلفة بديون الخديوي، تضمنت ممثلين عن فرنسا والنمسا وإيطاليا. تم استدعاء أعضاء هذه اللجنة من مفوضي الديون وكان عليهم ضمان الدفع في الوقت المناسب على القروض. تم تبني المشروع الفرنسي، وأُنشئ مرسومان في 2 و7 مايو عن طريق "مكتب ديون الدولة النقدية"، الذي حول جميع الديون الموحدة وسندات الصرف إلى دين مشترك واحد مع 7 ٪ من رأس المال الاسمي المستحق لمدة خمسين سنة[36.35].

لقد كانت عملية ناجحة للدائنين، ولكن ليس لمصر والشعب المصري، الذين اضطروا بالتالي إلى دفع 7 ٪، وهو ما "كان عبئًا ثقيلًا جدًا عليهم"[37]، كما كتب الكاتب المالي لصحيفة التايمز لاحقًا. كل هذه العائدات كانت تحت سلطة هيئة دين الخديوي.

في أكتوبر 1876 تم إرسال لجنة مالية إنجليزيّة - فرنسية جديدة إلى مصر[38]. وقد مثل مصالح المصرفيين الإنجليز جوشين، وهو أكبر دائن للحكومة المصرية؛ ومثل مصالح المصرفيين الفرنسيين جوبرت[39].

في 18 نوفمبر 1876 على أساس نتائج لجنة جاسان - جوبرت أصدر الخديوي إسماعيل مرسومًا جديدًا بشأن توحيد الدَّين المصري[40]، والتي تم تقسيمها إلى أربعة أجزاء مستقلة:
1- تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل وإنشاء علاوة لحامليها بنسبة 10 ٪.
2- الجمع بين قرض المحكمة الكبرى "Dayra Sania" والدَّين القصير الأجل، ويتم توفيره من

الدخل من الحوزة الخديوية، مع دفع 5 ٪.
3- تخصيص قروض 1864 و1865 و1867، ولا تخضع لاتفاقية خاصة.
4- سداد القروض المتبقية بمبلغ 59 مليون جنيه بمعدل 7 ٪ سنويا[42.41].

حصل جوشان وجوبرت من الخديوي على إذن بتعيين مسؤول إنجليزي كمراقب عام لدخل مصر، ومسؤول فرنسي كوحدة تحكم عامة في مصر. وهكذا تم تأسيس السيطرة المزدوجة (الإنجليزيّة - الفرنسية) على الشؤون المالية لمصر[43]. تم تعيين المسؤول الأجنبي الثالث، وهو إنجليزي، مديراً لقسم الموازنة في وزارة المالية المصرية. والرابع جنرال إنجليزي، هو مدير السكك الحديدية المصرية[45.44]. بدأت مجموعة من المسؤولين الأجانب بالتصرف في مصر كما يتصرّفون في أراضيهم. اعترض وزير المالية المصري إسماعيل صادق الذي حاول الاحتجاج على قرارات لجنة جاسانجوبيرت، لكنه اختفى في ظروف غامضة، وكما يقول الباحثون، فقد غرق في النيل[46]. تتمثل المهمة الرئيسية للمراقبين الأجانب ومفوضي الديون في ضخ أموال الشعب المصري لدفع كوبونات للحصول على قروض مفترسة[47]. كما لاحظ المستكشف المصري إلياس الأيوبي، "مصر دفعت فاتورة بلغت 6 ملايين جنيه إسترليني لمدة 8 أشهر"[48]. لدفع كوبون يناير 1877 تم جمع الضرائب من السكان وخاصة من الفلّاحين، من 9 إلى 12 شهرًا[49].

وهكذا، كما كتب بلانت، في مذكراته في وقت لاحق، "إنجلترا وفرنسا، بقيادة مربّي الماشية، استولوا الآن على عرش المؤمنين، وداسوا على الجثة من أجل ذلك ومسحوا ثيابهم بالدم"[50].

في صيف عام 1877 تسبب الجفاف في سوء الحصاد. مات الآلاف من الفلّاحين جرّاء الأوبئة والمجاعة والطاعون[51]. وكما أشارت المصادر التاريخية، فإنّ أكثر من 10000 مصري ماتوا بسبب المجاعة والأمراض والأوبئة[52]. وأدت الحراسة المالية وانتقال القطاعات الفردية للاقتصاد إلى أيدي الأجانب إلى نزاعات عديدة بين المراقبين الأوروبيين والخديوي إسماعيل، الذين استمروا في رئاسة الحكومة المصرية[53].

ونتيجة لذلك، وصلت إلى مصر في مارس 1878 لجنة التحقيق الدولية التي قدمت تقريرا استخدم كسبب رئيسي للحد من سلطة الخديوي، في الواقع تم عزل الخديوي إسماعيل من الحكومة. نشرت اللجنة الجزء الأول من تقريرها في أوائل عام 1878. وكان التقرير جملة قاسية من الإدارة المصرية[54] عرضت فيه العمل الحاسم.

الخديوي إسماعيل، بناءً على طلب من المرابين في 4 أبريل 1878، أُجبر على إصدار قرار بإنشاء لجنة الاستبيان الدولية[55]. تم تعيين فردينانند دي ليسيبس رئيسًا للجنة التحقيق في الشؤون المالية المصرية، وتم تعيين مسؤول الخزانة الإنجليزية ريفرز ويلسون نائبه[56]. تم تعيين رياز باشا المصري الذي خدم البريطانيين[57] نائباً آخر لرئيس مجلس الإدارة، وكان أعضاء لجنة التحقيق هم مفوضي الديون، بما في ذلك الرائد بارينج[58]، الذي شكل على الفور لائحة الاتهام

الكاملة ضد الخديوي. قررت لجنة التحقيق إنشاء قائمة مدنية للخديوي وسلب جميع ممتلكاته الشخصية، والتي سلّمها إلى مصرفي لندن روتشيلد لضمان قرض جديد وطالبت الخديوي برفض إدارة شؤون الدولة، ونقلها إلى مجلس الوزراء "المسؤول" مع الأجانب[59] مما اضطر الخديوي إسماعيل للتخلي عن عقاراته.

في 28 أغسطس 1878، بناءً على إصرار من إنجلترا وفرنسا، تم تشكيل وزارة دولية جديدة، أو "مجلس الوزراء الأوروبي"، كما بدأوا في تسميته في مصر، برئاسة أحد الموفرين المحليين - الأرمني نوباراشا، الذي كما أشار كرومر لاحقًا، "هذا باشا" ... اعتمد فقط على دعم حكومتين أجنبيتين[60].

تم إلغاء التحكم المزدوج. تسلم ممثلا النمسا وإيطاليا مناصب المراقب العام ونائب وزير المالية. حصل رياض باشا على حقيبة وزير الداخلية. وهكذا، فإن الحكومة، التي يطلق عليها "مجلس الوزراء الأوروبي" من قبل المصريين استحقت الكراهية العالمية. الأوروبيون لم يسيطروا فقط على الشؤون المالية لمصر، بل حكموا البلاد. تلقى جميع المسؤولين الأجانب رواتب أعلى عدة مرات من رواتب العمال المصريين. كان مطلوبًا من الخديوي أن يكون مخلصًا لجميع مبادرات الحكومة. سرعان ما نشرت لجنة التحقيق تقريرها. مارست إنجلترا وفرنسا ضغوطاً على "بورتو العليا"، وفي 29 يونيو 1879 أصدرت قرارًا بإعفاء إسماعيل وتعيين محمد توفيق كخديوي[61].

وهكذا، في 18 نوفمبر 1876، تم إنشاء نظام لما يسمى "التحكم المزدوج" بدلاً من "أمين الصندوق لخديوة الدين". تم تعيين اثنين من المراقبين العامين (فرنسي وإنجليزي)، تولّيا بالفعل السيطرة على الشؤون المالية المصرية. تتمثل المهمة الرئيسية للمراقبين الأجانب ومفوضي الديون في ضخ أموال من الشعب المصري لدفع كوبونات للحصول على قروض مفترسة.

كلّف بناء القناة مصر مبالغ ضخمة. وفقًا لتقديرات لج. مارلو، تجاوزت نفقات هذا البلد 300 مليون فرنك[62] أو ما يزيد على ذلك. لتمويل البناء، قدم إسماعيل عددًا من القروض بشروط استعادية (حصل بعضها على أقل من 60٪ من القيمة الاسمية)! "الإفلاس والاحتلال" - هذه هي النتائج الرئيسية، كما وصفها المؤرخ المصري[63].

بعد افتتاح قناة السويس تمكنت بريطانيا وفرنسا من الوول إلى مستعمراتها في شرق إفريقيا والهند بسهولة ووقت قصير. بعد أن لاحظ الدعاي الألماني هذه الحقائق صرخ قائلاً: "كم يزيد التفوق الغربي على الشرق بسبب القناة!"[64].

لقد كان لبناء قناة السويس عواقب وخيمة على مصر اقتصاديًا وسياسيًا. "الإفلاس والاحتلال" - هذه هي النتائج الرئيسية، حيث يتم تحديدها من قبل المؤرخين المصريين

اللاحقين[65]. "الانتصار العظيم للحضارة" جلب معه في تلك المرحلة من الزمن التاريخي الكثير من المصاعب والكوارث؛ ليس فقط للشعب المصري، ولكن أيضًا للبلدان المتخلفة وشعوب إفريقيا وآسيا.

الخاتمة:

كان لبناء قناة السويس عواقب وخيمة على مصر، اقتصاديًا وسياسيًا. كلف بناء القناة مصر مبالغ ضخمة، ولتمويل تشييد القناة، أبرم الخديوي إسماعيل سلسلة من القروض بشروط عبودية، أوقعت مصر في الأخير في حفرة من الديون، لم يعد بإمكانه الخروج منها. "الإفلاس والاحتلال" - هذه هي النتائج الرئيسية، كما حددها المؤرخون المصريون اللاحقون. تمثلت المهمة الرئيسية للمصرفيين الأوروبيين والمراقبين الأجانب ومفوضي الديون في ضخ أموال من جيب الشعب المصري لدفع كوبونات للحصول على قروض يمكن وصفها بالمفترسة.

بعد أن فقدت مصر كل الاستقلال، تحولت إلى مستعمرة للمصرفيين الأنجلو فرنسيين. ورداً على عدوان رأس المال الأجنبي، كانت هناك حركة تحرير وطنية تنضج في البلاد، مما أدى سريعًا إلى الإطاحة بـ "الحكومة الأوروبية".

Establishing the Anglo-French Condominium in Egypt

Musaeva S. I., *Department of Historical Sciences, Dagestan State University, Russia.*

Gadzhibekova, R. G, *The University of Jordan*

Abstract

The article highlights the problems that Egypt had during the construction of the Suez Canal due to the financial enslavement of Egypt by the financiers of England and France and the imposition of bank loans and credits for which Egypt had a large financial debt. While the simple Egyptian people paid for such loans, the European bankers made huge profits. The construction of the Suez Canal, including the cost of shares, sanctions, opening costs and other expenses, cost Egypt 400 million francs.

The article covers the actions of Khedive Ismail, the European financial hegemony over Egypt, and the establishment of a dual control over Egypt. “Bankruptcy and occupation” were the main result of the actions of the Europeans in Egypt, which had a strong effect on Egypt and all Egyptians.

Keywords: Egypt, finance, England, France, Khedive, double control, financial debt, bankruptcy.

الهوامش

1 لوتسكي ف. ب، تاريخ جديد للدول العربية، موسكو، 1966.

2 فينوغرادوف ك.، فرديناند ليسيبس وبناء قناة السويس/ أسئلة التاريخ، موسكو، 1969.

3 مقالات عن تاريخ إنجلترا. 1815-1917، موسكو، بيروفيفن.أ، 1959.

4 موسكو - لينينغراد، روتشتاين، ف. أ.، البريطانيون في مصر، 1925.

5 موسكو - لينينغراد، روتشتاين، ف. أ.، البريطانيون في مصر، 1925.

6 موسكو - لينينغراد، روتشتاين، ف. أ.، البريطانيون في مصر، 1925.

7 موسكو - لينينغراد، روتشتاين، ف. أ.، البريطانيون في مصر، 1925.

8 مولهول إم جي، المالية في مصر. "المراجعة المعاصرة"، 1882، أكتوبر، ص5.

9 مجلة مصر، 1877، رقم 2، تقرير الكهف، "الكتاب الأزرق" البرلماني.

10 لوتسكي ف. ب، تاريخ جديد للدول العربية، موسكو، 1966.

11 البراوير، أوليش م، التنمية الاقتصادية لمصر في العصر الجديد، موسكو، 1954.

12 هانتر ف، مصر تحت حكم الخديويين، 1805-1879: من حكومة الأسرة إلى البيروقراطية الحديثة، بيتسبرغ، 1984.

13 البراوير، أوليش م، التنمية الاقتصادية لمصر في العصر الجديد، موسكو، 1954.

14 موسكو - لينينغراد، روتشتاين، ف. أ.، البريطانيون في مصر، 1925.

15 لوتسكي ف. ب.، تاريخ جديد للدول العربية، موسكو، 1966.

16 لوتسكي ف. ب.، تاريخ جديد للدول العربية، موسكو، 1966.

17 باير ج.، تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة، 1800 - 1950، لندن، 1962.

18 لوتسكي ف. ب.، تاريخ جديد للدول العربية، موسكو، 1966.

19 روتشتاين، ف. أ.، القبض على واستعباد مصردار النشر الحكومية، موسكو – لينينغراد، 1925.

20 قناة السويس، الموسوعة التاريخية السوفيتية، ج 13.

21 البراوير، أوليش م.، التنمية الاقتصادية لمصر في العصر الجديد، موسكو، 1954.

22 الرفيعة عبد الرحمن، عهد اسماعيل، (عصر اسماعيل)، ج 2، القاهرة، 1948 (العربية).

23 قناة السويس، الموسوعة التاريخية السوفيتية، ج 13.

24 موسايفا إ.ص.، التنافس الإنجليزي - الفرنسي حول مشروع قناة السويس، مجلة التاريخ العسكري، 2011، رقم 7.

25 مجلة مصر، 1876، رقم 4.

26 مجلة مصر، 1876، رقم 7، تقرير الكهف.

27 تايمز، 1876، 26 أبريل.

28 مجلة مصر، 1876، رقم 8.

29 روتشتاين ف. أ.، القبض على واستعباد مصر، دار النشر الحكومية، موسكو - لينينغراد، 1925.

30 البراوير، أوليش م.، التنمية الاقتصادية لمصر في العصر الجديد، موسكو، 1954.

31 البراوير، أوليش م.، التنمية الاقتصادية لمصر في العصر الجديد، موسكو، 1954.

32 البراوير، أوليش م.، التنمية الاقتصادية لمصر في العصر الجديد، موسكو، 1954.

33 هانسارد، تقارير برلمانية، (العقيد الكسندر في مجلس العموم)، 1879، جزء244، ص.838.

34 لوتسكي ف. ب.، تاريخ جديد للدول العربية، موسكو، 1966.

35 روتشتاين ف. أ.، القبض على واستعباد مصر، دار النشر الحكومية، موسكو - لينينغراد، 1925.

36 لوتسكي ف. ب.، تاريخ جديد للدول العربية، موسكو، 1966.

37 تايمز، 1876، 28 أبريل.

38 الأيوبي إلياس، طارق مصر في عصر خديفي إسماعيل باش (تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل، القاهرة، 1962، ج 2 (بالعربية).

39 البراوير، أوليش م.، التنمية الاقتصادية لمصر في العصر الجديد، موسكو، 1954.

40 روشستين ث.، مصر الخراب، لينينغراد، 1910.

41 هانسارد، تقارير برلمانية، (العقيد الكسندر في مجلس العموم)، 1879، جزء244، ص.838.

42 روشستين ث.، مصر الخراب، لينينغراد، 1910.

43 روتشتاين ف. أ.، القبض على واستعباد مصر، دار النشر الحكومية، موسكو-لينينغراد، 1925.

44 روتشتاين ف. أ.، القبض على واستعباد مصر، دار النشر الحكومية، موسكو - لينينغراد، 1925.

45 لوتسكي ف. ب.، تاريخ جديد للدول العربية، موسكو، 1966.

46 بلانت دبليو، التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر، لندن، 1907.

47 روشستين ث.، مصر الخراب، لينينغراد، 1910.

48 الأيوبي إلياس، طارق مصر في عصر خديفي إسماعيل باش (تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل، القاهرة، 1962، ج 2 (بالعربية).

49 روتشتاين ف. أ.، القبض على واستعباد مصر، دار النشر الحكومية، موسكو - لينينغراد، 1925.

50 بلانت دبليو، التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر، لندن، 1907.

51 لوتسكي ف. ب.، تاريخ جديد للدول العربية، موسكو، 1966.

52 مجلة مصر، 1888، رقم 6.

53 تاريخ نضال التحرير الوطني لشعوب إفريقيا في العصر الجديد، موسكو، 1976.

54 روثستين ث.، مصر الخراب، لينينغراد، 1910.

55 تايمز، 1878، 5 أبريل، برقية من باريس.

56 روتشتاين ف. أ.، القبض على واستعباد مصر، دار النشر الحكومية، موسكو - لينينغراد، 1925.

57 لوتسكي ف. ب.، تاريخ جديد للدول العربية، موسكو، 1966.

58 روثستين ث.، مصر الخراب، لينينغراد، 1910.

59 لوتسكي ف. ب.، تاريخ جديد للدول العربية، موسكو، 1966.

60 روتشتاين ف. أ.، القبض على واستعباد مصر، دار النشر الحكومية، موسكو - لينينغراد، 1925.

61 البراوير، أوليش م.، التنمية الاقتصادية لمصر في العصر الجديد، موسكو، 1954.

62 ج.صناعة قناة السويس، لندن، 1964 مارلو.

63 قناة السويس، حقائق ووثائق مجموعة من المقالات، موسكو، 1959.

64 يونسيرزايت، رقم 2، 1870.

65 قناة السويس، حقائق ووثائق مجموعة من المقالات، موسكو، 1959.

مراجع البحث

Baer, G., *A History of land owner shipin*, Modern Egypt 1800-1950. L., 1962.

Blunt, W. S., *Secret history of the English occupation of Egypt*. London, 1907.

Hansard. *Парламентскиеотчеты*. (ПолковникАлександервПалатеОбщин). T. 244. 1879. C. 838.

Hunter, F.R., *Egypt under the Khedives*. 1805-1879: From Household Government to Modern Burecracy. – Pittsburgh, 1984.

Hurewitz, J.C., *Diplomacy in the Near and Middle East*. A documentary record: 1535-1914. V.1. – N.Y., 1956.

Marlowe, J., *The Making of Suez Canal*. – L., 1964.

Rothstein, Th., *Egypt`s ruin*. L. 1910.

ВиноградовК, Б., Фер*динандЛессепсистроительствСуэцкогоканала*. Вопросыистории. – М., 1969. № 11.

Египет. 1876. № 4.

Египет. 1876. № 7. ДокладКейва.

Египет. 1876. № 8.

Египет. 1877. № 2. ДокладКейва. Парламентская «Синяякнига».

Египет. 1879. № 5..

Египет. 1888. № 6.

ЕрофеевН.А. ОчеркипоисторииАнглии. 1815-1917. М., 1959.

Историянационально-освободительнойборьбынародовАфрикивновоевремя. М.: Наука, 1976.

ЛуцкийВ.Б. Новаяисторияарабскихстран. М., 1966.

МолхолМ. Г. ФинансыЕгипта. «ContemporaryReview», 1882. октябрь. С. 5

МусаеваС.И. Англо-французскоесоперничествовокругпроектаСуэцкогоканала // Военно-историческийжурнал. 2011. № 7.

МусаеваС.И. КвопросуобусловияхинекоторыхпоследствияхстроительстваСуэцкогоканаладляЕгипта // ВестникДГУ. 2012. № 4.

РотштейнФ.А. АнгличаневЕгипте. М.-Л., 1925.

РотштейнФ.А. Захватизакабалениеегипта. М.-Л.: Госиздат, 1925.

Суэцкийканал // Советскаяисторическаяэнциклопедия. Т. 13.

Суэцкийканал. Фактыидокументы. Сборникстатей. – М., 1959.

Таймс. 1876. 17 апреля. / ПисьмоМак-Коуна (членапарламента).

Таймс. 1876. 26 апреля.

Таймс. 1876. 28 апреля.

Таймс. 1878. 5 апреля. ТелеграммаизПарижа.

Таймс. 1879. 23 января.

Хизриев, А.Х., Египетввосточнойполитикевеликихдержавотстроительства Суэцкогоканаладоанглийскойоккупации (1854-1882). М., 1913.

الأيوبي، إلياس، **تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل**، القاهرة، 1962، جزء 2 (بالعربية).

البراوير، أوليش م.، **التنمية الاقتصادية لمصر في العصر الجديد**، موسكو، 1954.

الرفيعة، عبد الرحمن، **عهد إسماعيل، (عصر إسماعيل)**. الجزء 2، القاهرة، 1948 (بالعربية).

يونسيرزايت. رقم 2، 1870.